





۴۵۹

جوهر النضیه

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: الجوهر النضیه

مؤلف: (خط) اهدائی

جلد: (۴۵۹) از کتب

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۴۷۱۶

تاریخ ثبت: ۳۱/۶/۳۱

۴۵۹

خطی اهدائی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۴۵۹

۴۵۹

جوهر النضیه

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: الجوهر النضیه

مؤلف: (خط) اهدائی

جلد: (۴۵۹) از کتب

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۴۷۱۶

تاریخ ثبت: ۳۱/۶/۳۱

۴۵۹

خطی اهدائی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۴۵۹



۴۵۹

جوهر النضیه

۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: **جوهر النضیه** (خطی) (۴۵۹) جلد: ۱

مؤلف: آقای سید محمد صادق طباطبائی، به کتابخانه مجلس شورای اسلامی

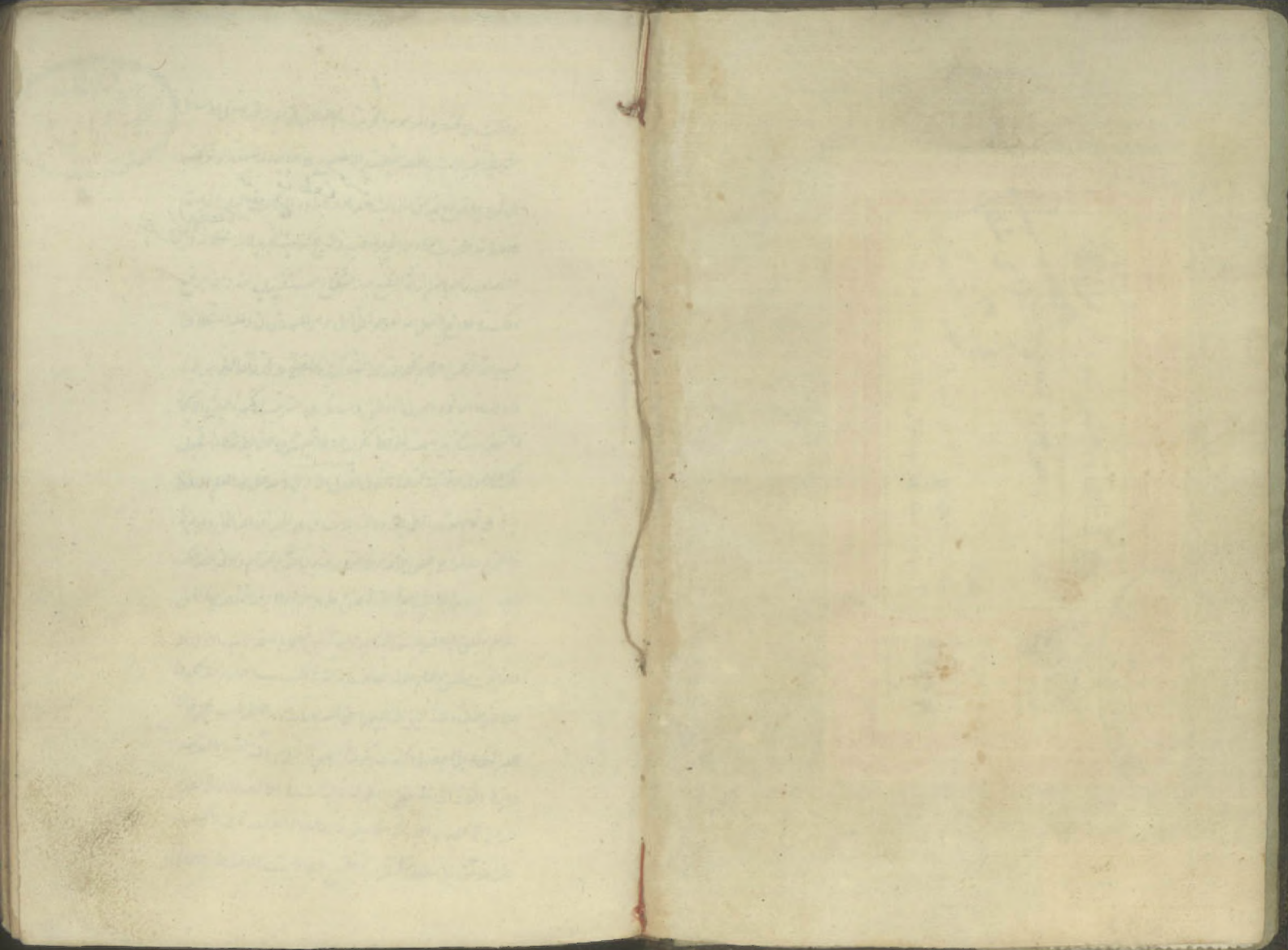
شماره ثبت کتاب: ۴۷۱۶

تاریخ ثبت: ۱۳۱۶

۴۵۹



خطی اهدائی	کتابخانه
مجلس شورای اسلامی	
۴۵۹	





جواب النقص  
منطق كبرى

مجلس شورای عالی  
کتابخانه

وقفت على خمسة المدرس بالجويدة علم المنطق فوجدت قد اشتمل على ما  
شرفه بغير رات لطيفة بغير الاطلاع على ما فيها وبغير التوقف  
على ما فيها فترجع فيه من خط البعد ما وماراه الخاضع في العلم والشرع  
في العلم فذكر الكتاب المسمى بالجوهر النقيض في شرح كتاب التجريد لانه يشكك في تحليل  
مفصلة راجع من ان الله النفع بد انفع استفيد من منه وان يرفع  
ذلك في صالح العمل انه المرجو لكل عمل وهو المستعان وعليه التمسك في  
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي كرمنا وفضلنا على غيره في العلم والشرع  
فانا اردنا ان نجد اصول المنطق وما عليه الترتيب فيكون حجة لا كبر  
والتمهيد بسبب كبريت في خط تكرار ولا يتغير على الخط في تكرار في خط  
فلكل اصول مرتبة في ستة فصول الفصل الاول في مدخل هذا العلم المنطق  
يدل على تمام معناه المطلقة دلالة ان في الحيوان المنطق وعلمه  
بالفهم دلالة على بعض احواله وعلمه من مرفوعه في التزام دلالة الفهم  
عليه ههنا ما يشاهد ان المنطق هل هو علم ام لا وقد اختلف فيه الحق  
انه علم يتعلق بالعقولات الشانية وان لم يكن علما بالعقولات الا وهو  
والفهم مطلق العلم وقول الخ لانه انما كتب العلوم فلا يكون  
علما فهو خطأ لانه ليس له جميعها حتى البدييات والنظريات التي لا  
البدييات بل بعضها كجزان يكون بعض العلوم اقله كغيره كالبدييات  
وغيره الشان ان المنطق لا يظن له بالذات في الاضافه وان نظره  
الذات في المعاني نعم انه انما يظن في الاضافه بقصده ان لا كسب  
لغة خاصة بل مطلقا كظنه في تقسيم دلالات الاضافه وانواعه





فلو انما انكر المحرم فذال انما يستعمل اللفظ المتعبد بذكر العرف في انكارها  
 المشتركة سواء كان يكون اللفظ واحدا والمعنى متصفاً بغيره كما في  
 الموضوع للبقرة وعين التمسك والذئب وغيره ما سواها علم  
 اللفظ جميع المعاني كذا المثال او خص اللفظ ببعض تلك المعاني  
 ثم قد يفتقد في البعض اللفظ كما في سبعة عينا من شدة او غيره  
 كما في اللفظ المجازية كالاسد الموضوع للحيوان المفترس  
 المستعمل في الرقبة الشقاع كملت في الشجاعة او الامانة  
 بل في قوله التعلل كالموضوع للادوية كالمهودة المنقولة  
 الى ذات الركوع والسيور الامانة مستعملها سواء كان في ذلك  
 تشريك في الصلة او التوفيق والعموم كما في قوله الى صلب الفيل  
 والمحم جعل المشترك في كل هذه الاشكال فيكون اللفظ المشترك  
 او المصنوع وعين انما المستعمل ان المشترك هو الاول الا  
 والثاني هو المختص والمميز والثالث لغة اللفظ المستعمل  
 فاللفظ الكثرة يدل على معنى واحد هو اجتماعه او كونه  
 والبشر معنى واحد وهو معانيه المشتركة معها بالاشياء كالانسان  
 والفرس على معنيهما **اقول** لما فرغ من البحث عن شدة اللفظ  
 او احد المعاني في شدة اللفظ الكثرة الى المعاني او الى  
 قسمها لان اللفظ الكثرة احياناً يدل على معنى واحد على  
 المفرد كالانسان والبشر في معنى واحد او على المعاني

الاصول

انما يكون وانما ان يدل على من في متكررة بفتحها وليس المعنى ان  
 والفرق بين معنى ما متكررة بفتحها والمعنى انما بفتحها انما بفتحها  
 معنى الجوز على الالف في المتكررة اذا انفتحت في الالف على من  
 متكررة كما كان كل واحد من تلك الالف في موضع كسر كل تلك الالف  
 فانهما حرف قبل الهمزة وان كثر الالف في الالف في الالف لان كثر  
 الالف لا بسبب كثر الالف في الالف **والملفوظ الذي لا يمكن**  
 فعله لان اسم فهو هو كذا لان في الذي جعلت جوا **والا** على  
 على جوا **والملفوظ الذي لا يمكن** انما هو **والا** على جوا **والا** على جوا  
 انما هو **والملفوظ الذي لا يمكن** انما هو **والا** على جوا **والا** على جوا  
 ويسمى **والملفوظ الذي لا يمكن** انما هو **والا** على جوا **والا** على جوا  
 اسم وانما كان يدل على جوا **والملفوظ الذي لا يمكن** انما هو **والا** على جوا  
 فان الالف يدل على جوا **والملفوظ الذي لا يمكن** انما هو **والا** على جوا  
 احد ان الالف فيكون بعد الالف **والا** على جوا **والا** على جوا  
 الالف **المستعمل** في معنى جوا **والملفوظ الذي لا يمكن** انما هو **والا** على جوا  
 يجوز من هذا اللفظ لا يجوز من هذا اللفظ **والا** على جوا **والا** على جوا  
 افتقار الالف في الالف **والا** على جوا **والا** على جوا  
 والقصد لا في الالف **والا** على جوا **والا** على جوا  
 فيكون جوا **والا** على جوا **والا** على جوا  
 جوا **والا** على جوا **والا** على جوا

النفاس







بالاشتقاق لما كان الكمال هو المحل مع كثرين بالفعل او بالقوة  
 واما الخلل والوضع عقيب الحق واعلم ان الموصوف قد يحل صفة عليه فقول  
 الان في ضاحك قد يكون بالكلية كالمثل في ذلك صفة على صفة  
 اخرى كقولنا الضحك كات واليد ان ريقه اذا جعل بعضها مقولا  
 على بعضي اذا عرفت هذا فنقول اذا قلنا الان في ضاحك لان في هو  
 الموضوع فالضاحك هو المحل وهذا الخلل ليس على المتواطى وهو محل ويحتمل  
 ان ذات الموضوع هي ذات المحل فكذا ان يقال ان الموضوع هو المحل  
 نوع اخر من الخلل ليس على الاشتقاق وهو محل في الضحك على الان في  
 محتمل ان يمتنع منه اسم الضحك ويحل عليه بالمواطاة فيقال للمشتق انه  
 محمول بالاشتقاق وكلاهما في حيث المفهوم فهو بالطبع محمول على ما هو حقيقة  
 منه كالضاحك المحمول على الان في واما بالكلية ليس كذلك  
 انهم من الشبهة هو الذي يصدق عليه وعلى غيره وفيه التقدير هو الخلل فاذا  
 حلل اعم بالطبع فهو محمول على الاخص كالحيوان على الان في واما  
 بالكلية وهو محل الاخص على الاعم فليس محلا طبيعيا و  
 اعلم ان الاعم قد يكون اعم باعتبار وجوده في الافراد الاخص  
 وبغير افراده كالحيوان والان في وقد يكون اعم باعتبار المفهوم  
 لا غير الضحك فاذا مفهومه انما يشبه ما في الضحك من غير ان يفتا الى  
 كون ذلك الشيء انما هو يكون في المشتق لا تدق على خصوصيات  
 المتعلق واما ليقاكون الضحك كات اسم خارج المفهوم فالضاحك

تفريق

مشتق من المفهوم اعم من الان في من حيث الافراد متساويا  
 ولذا قال المحل كالمفهوم من حيث المفهوم فان كان على نفس كات  
 وكذا محمول بالاطلاق وبالطبع فانما هو في موضوعه او هو في موضوعه  
 انما المحل هو الذي يكون له بالمواطاة وقد يكون له بالاشتقاق  
 بالاطلاق بالحيوان فيكون اعم وقد يكون له بالاطلاق فيكون اعم  
 بالاطلاق على الحيوان فيكون اعم وقد يكون له بالاشتقاق فيكون اعم  
 انما في ان كان له بالاطلاق فيكون اعم وقد يكون له بالاشتقاق فيكون اعم  
 بهما انما هو المحل بالمواطاة وبالطبع وانما هو المحل بالاشتقاق  
 اما ان يكون من حيث المفهوم اعم وانما هو المحل بالاطلاق فيكون اعم  
 مشتق من كات فيكون اعم وانما هو المحل بالاطلاق فيكون اعم  
 حيزا فيكون اعم وانما هو المحل بالاطلاق فيكون اعم  
 ضاحك فيكون اعم وانما هو المحل بالاطلاق فيكون اعم  
 غير كات فيكون اعم وانما هو المحل بالاطلاق فيكون اعم  
 ما يقوم وجوده **اقول** الذي هو ما يقوم وجوده في الشيء غير خارج  
 غير مقول ما يقوم الشيء فيكون اعم وانما هو المحل بالاطلاق فيكون اعم  
 سواء كان في نفس الشيء فيكون اعم وانما هو المحل بالاطلاق فيكون اعم  
 فان هو اصل الفاعل فهو فيكون اعم وانما هو المحل بالاطلاق فيكون اعم  
 او انما هو فيكون اعم وانما هو المحل بالاطلاق فيكون اعم  
 لان الذي منسوب الى الذات والشيء لا ينسب الى غيره فيكون اعم

اتم





































للكتاب المتصور شرع في المركبات اثنى عشر، وكلها المنفردة  
 لاكتساب التعديلات، وقبل ان يشرع في المقسم خمسة دالة  
 على العوارض الاربعة بين الخطأ والتحقيق، فترى ان الخطأ في امر  
 الخلق اذا عرفت منه نقول للشيخ وجوده في الاعيان ذات له لا بالنظر  
 الى ان المتصورين وجوده في الاذن ان التصور وصلت صورته  
 ومن المتصور له وجوده في العبارة اذا لفظ باسمه الذي عليه وجود  
 في الكتابة اذا تم صورة تدل على الخطأ الذي عليه وجوده في الكتابة يدل  
 غالباً على وجوده في العبارة لا دائماً وقد توجد كتاب من غير لفظ العبارة  
 بل ينقل الذين منها الى اللغة العبرية من غير ذكر المكتوب اما الوجود في  
 العبارة فانه دائماً يدل على وجوده في اللفظ بالاسم انما يلفظ  
 به اذا تصور منه، اما ايجال او تفصيله وانما في الدلائل وضعيت في  
 مختلف باختلاف الاوضاع وانما دلائل في الذين على ما في المرجح حتى  
 طبيعة لا يختلف باختلاف الناس، واعلم ان قول الوجود على المرجح  
 الحقيقة في الباقي يجب الجواز واعلم ان الاطراف يدل بعضها على  
 بعض يجب توسط الاواسط كما لا الوجود في الكتب على الوجود  
 في المرجح فانها انما هي بساطة الدلائل في الكتب على العبارة ودلائل العبارة  
 على الوجود في الذين ودلائل الذين على المرجح قال الفاضل انما منها  
 التقبيدي وهو قوة المفردة كالتحيوان والاطلاق وهو بمنزلة الالف  
 القول للفظ المركب وهو انما هو غير انهم لا تقبيدي وهو ان

بکونہ

يكون الجزاء ان لا يقبل الاول لا يتحقق بالحدود ان الفاعل موجود بقوة المفرد  
لذلك لا يثبت عليه الا ان يكون له في نفسه قوة التبع عن المركب  
وهو المستعمل في العدد والاسم لا غير التقدير وهو غير مستعمل في اثنين من  
الصفات الا بضم غير اليه كقولهم زيد في **36** ومنها الجري وهو  
الذي يعبر عن الدلالة ان يكون صادقا او كاذبا حتى لا يوافقا زمانه وقضيته  
واضح في العلوم وبها انواع كالاستقراء والاسرار والتجريب وفيها اخصى  
بالحي وراث **الاول** هذا هو النوع الثاني من انواع المركب وهو الذي تم  
وهو ان يكون محتملا للصدق والكذب الدلالة اولا لا يكون والا فاول  
هو الجري والقضية والقول بالزمان كقولهم الان في حيوان فان يقع عليه  
تولد الصدق والكذب الدلالة وهذا النوع من اعم المركب التقديري  
والجري اخص في العلوم لان الاول يستعمل في الحدود والاسم وان في  
استعماله الفهم والاستقراء والتحليل والبيان هو الذي يفصل الفصل  
والكذب الدلالة فاما ان يثبت على طلب الفصل دلالة وضعية فهو **الان**  
كان مع الاستقراء والا فالدلالة ان كان مع التحليل والاسم  
ان كان مع الفتوى فان لم يثبت على طلب الفصل فهو النسبية ويندرج  
في النسبية والترجي والتجريب والاسم والدلالة وهذه المركبات اخص  
بالحد وراث كما يستعمل مثل هذه الخطا والمشتككة واعلم ان  
هذه الانواع قد يحتمل الصدق والكذب ايضا فان من لا يثبت على  
يقا له الصدق او الكذب بواسطة التهمة للدلالة وكذا من كان

10

حسب مقتضى الصدق والكذب باعتبار رتبة هذه القريب فتبين  
لأنه يخرج منه الانواع عن ان يكون اجبارا **قال** وكما تقتضيه يقتضي  
في غير ما يحكم به وما يحكم عليه **القول** القضية هي القول للكتاب  
الذي يحكم فيه بصدق الشئ على ما صدق عليه الاول او معصيته له او  
بما صدقته او ليس كذلك كقولنا الانسان حيوان فلا بد فيها من ضرورة  
الحق على الشئ وهو المحكوم به والذي يصدق عليه حكوم به وهو  
المحكوم عليه فيقول الضمير رابط في الجزاء الاول والاولى بالاولى  
وكتبت ان كانت الشئ ثلاثة فالتام يوم وفقد حكمها يستحب  
وجود التام لطلوع الشمس وكقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا  
فقد حكمنا بالماندة بينهما **قال** والتام الاول يكون من ضرورة  
تمام الدلالة واجزائه موضوع هو اسم لا في له وحول برابطه رابط  
وربما لا يلاحظ بها ويكون القضية نسائية كقولنا زيد كاتب او يلاحظ  
فبغير نسائية كقولنا هو ضيف كاتب وزه العارسية لا بد منها والى القطة  
استخلصتم **القول** التام ليس من اول واني فالتام ليس الاول  
هو المؤلف من الفروقات لا بد اول بالتميز بقسم في القضايا والتميز  
هو المؤلف من القضايا المؤلف من مفردات او غير ما الاول وهو  
المؤلف من المفردات التامة وهو اما اسمان او اسم محكوم عليه  
وفعل محكوم به كقولنا الانسان حيوان والاولى من كونه فالتام  
هو اجزائه هذا التام ليس وهو المحكوم عليه في موضوعا ويجب ان يكون

كما لا يخفى

بسم الله الرحمن الرحيم في هذا القول في الجود ونحوها والمحمول في  
جزائه ما لا يسمى بالجزء وهو قد يكون اسم وقد يكون فعلا كقوله  
بالقضية والاسم وربط الجود بالموضوع وهو الجزء ان القضية  
وهو الجزء القوي وهي اعم الربط قد يكون مذكورة في القطة قسمي  
القضية نسائية كقوله اسماء الاجزاء الثلاثة كقولنا الانسان حيوان  
فاني لفظ هو رابط بين الموضوع والجود وقد خيف للعلم بما كقولنا  
الانسان كاتب وبسم القضية نسائية وهذا لفظ العرقل وقد  
يجب ذكر الربط في بعض المقامات كالتام مع عدم العطف **قال**  
والمؤلف هذا التام ليس جليدا او موصفا يحكم فيها كقولنا الجود لا  
على ما قيل عليه الموضوع سواد وضع ذات وصفا اوسع صفة كقولنا  
الانسان او الفاضل كاتب او سلبية كقولنا ليس الانسان  
او الفاضل كجواب **القول** القضية المؤلف هذا التام ليس  
التام ليس الاول ليس نسائية او اما موصفا او سلبية فالموصف  
التي يحكم فيها كقولنا الجود لا على ما قيل عليه الموضوع سواد كان  
الموضوع هو الذات والذات مع الصفة متساوي الاول قولنا  
الانسان كاتب فاني معناه ان ما قيل عليه الانسان في هذا  
عليه الكتاب لكن الانسان في هذا على نفسه لانه نفس الذات لا  
صفة في رتبة عنده في التام قولنا الفاضل كاتب فاني معناه انما قيل



عليه انما يحتمل ان يكون له كمال في كل واحد من  
 لافيه الا ان في ذاته لا يكون له كمال في كل واحد من  
 الموضوع سواء كان الموضوع نفس الذات كقولنا الان ليس  
 كمالا او صفته في حينه كقولنا الضحك ليس كمالا **قال**  
 وانما كيف ان لا يكون له كمال في كل واحد من الموضوع يكون منها شرطية هي  
 جزئية مقدما وثانية وهو اما صفة او ليس بصفة كقولنا في الايجاب  
 ان كانت الشئ طاعة في الله تعالى موجود وفي السلب ليس ان كانت  
 طاعة الشئ في الله تعالى موجودا او موجودا وليس بصفة كقولنا في  
 الايجاب العدم اما زوج ولا زوج وفي السلب ليس العدم اما زوج  
 او منفصل عنه وبين ورايطها ادوات الشرط والحوادث والادوات  
 التي هي في الله تعالى هو الذي يقع بين القضايا ولما كان الحكم  
 بين القضيتين ليس ان يكون احد القضيتين هما من لا يكون  
 الا اذ كان الجازم لا يكون هو البعض الا ان كان في التجليلات  
 فوجب ان يكون الحكم بينهما انه هو بحد ذاته بعض القضايا وبعض  
 او بسبب الملازمة او بمقتضى بعضها بعض او بسبب المعاندة  
 والاتساق التركيب بينهما اذا عرف هذا فنقول في النوع من  
 المركب ليس شرط ان في الحقيقة في الحقيقة لو عرف الشرط  
 فيها وانما المقصود بان كانت بجهة بينهما من حيث دفع التركيب من

القضايا

القضايا وفيها ليس في الواجب في التركيب مقدما وثانية في المقصود  
 هو الذي يقترن به في الشرط وهو ان كان الشئ طاعة او  
 انما هو الذي يقترن به في الشرط وهو ان كان الشئ طاعة او  
 في المقصود غير من شرط الشرط بل في معاندة احد الشئين لا في  
 يستند منه ان لا يشرط في جعل المقدم صح وكما في القضية واحدة  
 في المقصود المقصود في طبيعة احد جزئيه ان يكون مذكورا والآخر لا  
 او اعرف هذا فنقول في الشرط اما مقصود ان حكمه في محضته بين  
 الجزئيين او بسبب المحضته كقولنا في الايجاب ان كانت الشئ طاعة  
 في الله تعالى موجودا وفي السلب ليس ان كانت الشئ طاعة في الله تعالى  
 وانما مقصود ان حكمه في المعاندة بين الجزئيين او بسبب كقولنا العدم  
 اما زوج او زوج ليس العدم اما زوج او منفصل عنه وبين ورايطه المقصود  
 هي ادوات الشرط كان الشرطية في الجواب ورايطه المقصود في ادوات  
 العلم وكما راو قال وقد بينا في الشرطية من التجليلات والشرطيات  
 مرة بعد اخرى ان كان كانت الشرطيات مؤلف من قضيتين وكانت  
 القضية بمقتضى الملازمة او التعليل الشرطية انقسم تركيب الشرطية الى قسمين  
 احدهما ما تركيب من التجليلات وهي الشرطية البسيطة وثانيها ما تركيب الشرطية  
 وثانيها ما تركيب من التجليلات الشرطية ثم ان الشرطية قد يكون مقصودا ومقصودا  
 فانقسم ما تركيب من الشرطية الى قسمين اول الشرطية والتعليل الى ما تركيب من الشرطية  
 او منفصلتين او مقصودا ومقصودا والتعليل الى ما تركيب من الشرطية

مقدم المصلحة لا يغير معنى اليقين بل يحدد المصلحة لثبات اقسام  
 المصلحة لثبات اقسام المصلحة مستقلة اشياء المصلحة او لها ما يركب من  
 المصلحة كقولنا كانت الشئ طاعة فالتمار موجود وانما يركب من  
 منفصلين كقولنا كانت الشئ طاعة فالتمار موجود وكلما كانت  
 التمار موجودا كانت الشئ غائبة وانما يركب من منفصلين كقولنا  
 كلما كان العدو اما زوجا او فردا فكلما كان زوجا او فردا راجعها  
 ما يركب من حلية ومصلحة والحلية مقدم كقولنا كلما كان طالع الشئ طاعة  
 لوجود التمار وفحلى كانت الشئ طاعة فالتمار موجود وفيها ما يركب  
 من حلية ومصلحة والمصلحة مقدم كقولنا كلما كان زوجا او فردا راجعها  
 حلية ومصلحة والحلية مقدم كقولنا كلما كان زوجا او فردا راجعها  
 او فردا راجعها ما يركب منها والمصلحة هي المقدم كقولنا كلما كان  
 واما في ما يركب من مقدم هي المقدم ومصلحة كقولنا كلما كانت الشئ طاعة  
 فالتمار موجودا اما ان يكون الشئ طاعة واما ان يكون التمار موجودا  
 واما في ما يركب من مقدم هي المقدم ومصلحة كقولنا كلما كانت الشئ طاعة  
 المصلحة او لها ما يركب من حلية كقولنا العدو اما زوج او فرد  
 وانما يركب من منفصلين كقولنا اما ان يكون ان كانت الشئ طاعة  
 فالتمار موجودا اما ان يكون ان كانت الشئ طاعة فالتمار موجود  
 وانما يركب من منفصلين كقولنا اما ان يكون العدو اما زوج او  
 فردا واما ان يكون اما زوجا او منفصلا يركب من واما يركب

ما يركب

من حلية ومصلحة كقولنا اما ان يكون طالع الشئ طاعة لوجود التمار واما ان  
 يكون كلما كانت الشئ طاعة فالتمار موجودا واما يركب من حلية  
 ومصلحة كقولنا اما ان يكون هذا عددا واما ان يكون اما زوجا  
 او فردا واما يركب من مقدم ومصلحة كقولنا اما ان يكون ان  
 كانت الشئ طاعة فالتمار موجودا واما ان يكون الشئ طاعة واما ان  
 يكون التمار موجودا او قد مضى كقولنا كلما كان زوجا او فردا راجعها  
 والمصلحة مارة بعد اخرى **قوله** وهذا ليس يخرج اجزاءها عن ان يكون  
 قضايا وفيها الاجاب بالصدق ومعها بلا هي مصلحة بالربط والالتصاف  
 فيما لا احوال اجزاءها **قوله** هذا الذي ليس شرط يخرج اجزاء القضيعة  
 ان يكون قضايا محتملا للصدق والكذب لان اذا قلنا الشئ طاعة  
 اصل الصدق والكذب فاذ قلنا ان كانت الشئ طاعة فالتمار  
 موجودا من قولنا الشئ طاعة فالتمار موجودا ان يكون قضيتين ولم يبق  
 الصدق والكذب يوجب الا الا الاتصال فانه يمكن تركيب المصلحة  
 القاضية من كائنتين كقولنا ان كان الانسان حرا فهو ناهي وكذا  
 قد يركب المصلحة الحادثة من حرة وقاض كقولنا ان كان الانسان حرا  
 فهو ناهي فلهذا في الصدق ومعها بلغة اعني الكذب توجه الا الاتصال  
 لانه اجزاء القضيعة وكذلك الاجاب ومقابل اعني العيب يتوجه اليه  
 الا الاتصال لانه اجزاء القضيعة فلهذا يركب المصلحة من كائنتين كقولنا  
 كلما لم يكن العدو زوجا لم يكن نفسا بحتا وبينه وبينه يركب القاضية من



مجهول كقولنا ليس ان كانت الشمس في البيت موجودا وكذلك الحكم في  
 المفصلة **٢** ومن المفصلة لزومية كقولنا ان كان زيد يكتب فلهذا  
 يتحرك يده ومنها الفقه كقولنا ان كان الانسان ناطقا فلهذا ياتى  
**٣** المفصلة قد يكون لزوميا وقد يكون انتفايا لان الانفصال بين  
 المقدم والنتيجه ان كان له علاقة بينهما كالحقيقة والشيء ان كانت لزومية  
 كقولنا كلما كان زيد يكتب فقد يتحرك يده فان الكفاية يستلزم  
 حركة اليد ويتبعها انما كفايتها وان كان لا انفصال لا يسلب بل  
 يجوز الانتفاء والمصاحبة بحيث ان الفقه كقولنا ان كان الانسان  
 ناطقا فلهذا ياتى فانه ليس بين كون الانسان ناطقا وكونه الحيوان  
 ناهية مصاحبة لزومية بل يجوز الانتفاء **٤** والكفاية يستلزم  
 الكفاية او الانتفاء وانما لا يستلزم الكفاية وقس الممكن  
 والاحتمال **٥** فربما ان الصدق ومقتضىه لا يتعلق بالاحتمال  
 والانتفاء لا باجرا والقياس لا يثبت هذا فالمفصلة لزومية  
 على ما سبق كقولنا كلما كان الانسان حيوانا كان ناطقا كذا  
 كقولنا كلما كان الانسان ناطقا كان ناهيا وعن مقدم كاذب  
 وانما قد كقولنا كلما كان الانسان ناطقا كان حيوانا لا في الوجود  
 جازا ان يكون اعم من اللزوم ولا يمكن ان يتحرك من مقدم صادق  
 وان كان كاذب ولا لزوم صدق الكفاية وكذا الصدق لا في  
 قضية اللزوم انه اذا صدق المفروض صدق اللزوم وان كان  
 كذبا

كذب كقولنا المفروض وقس الممكن والاحتمال والصدق والكفاية وذلك  
 لان الاحتمال يجوز ان يستلزم الممكن ولا يمكن استلزام الممكن **٦**  
 ولا انتفاء الا على ما سبق **٧** والانتفاء قد يقسم بمرتين احداهما  
 التي يحكم فيها بالمتبع المقدم وانما الصدق من غير ذلك فلهذا كقولنا  
 كلما كان الانسان ناطقا كان ناهيا انتفاء في الشيء يحكم فيها بالصدق  
 انتفاء مطلقا سواء كان المقدم صادقا كقولنا ان كان الانسان ناطقا  
 فلهذا هو موجودا فان ناطقا والاول انتفاء في الشيء المستقل هذا  
 الكفاية ولا يمكن الانتفاء في الاحتمال صوابا واذ عرفت ما يربط  
 هذا الصواب قد عرف ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم قال ولا تخف  
 حقيقة يتبعها الحق والحق حروقه في حق كل طرف **٨**  
**٩** والقياس ان المفصلة هي التي يحكم فيها بالمتبع بين الغضين ولما  
 كانت انقسام المقدمة ثلثة لان انتفاءها في طريقة الوجهين والعدم  
 فانه لو لم يكن كذا كانت انقسام المفصلة ثلثة احدها التي يحكم فيها بالمتبعة  
 بين طرفيها والصدق والكفاية معهما انه لا يمكن اجتماع طرفيها  
 الصدق ولا مع الكفاية كقولنا العود لما نفعه ولولا نفعه لم يكن نفعه  
 وفي المنفعة للجمع والحدود كقولنا انما يكون من القضية ونقيضها او من  
 القضية وبديهي نقيضها لان الشيء ونقيضه لا يمكن اجتماعهما في  
 الوجود وكذا الشيء وبديهي نقيضه لا يستلزم وجودا واحدا بل  
 وجودا منفويا الا في الاستلزام عدم عدم كما ان الاعم من النقيض فان





يكون بسيط والا فلا يكون كذا. وبذلك يتم فصل بين مقدمها وادعائها  
 طرفا النقيضين هما مختلفان بالاكواب والسلب لولا ان السلب قدما المتطابقين  
 الى ان كل متعلقين لرافضا في المقدم والكم في النفي في الكيف ونافضا  
 في التام فلا رافضا ولا كس في الادعاء صدق كلا كان اوجه وصدق  
 ليس البتة اذا كان ا ب ليس ج ووجه العكس هما ان متعلقا في مقدمها  
 واحد هو ا ب وادعائها طرفا النقيض لان التام في الموصي ج ووجه  
 ان ليس ج ووجه طرفا النقيض هما ان المتعلقين مختلفين  
 بالاكواب والسلب قالوا لانه لو اصدق ان ا ب ج تقدير صدق  
 الموصي لصدق نقيضها واستلزام ا ب النقيض وهو ج ولولا  
 صدق الموصي على تقدير صدق ا ب لصدق نقيضها فيكون  
 ا ب مستلزم لشيء من النقيضين وهو ج والتام من سقوا  
 من الاستدلالين ودليل الاول ا ب ضعيف لحرز الاستدلال المقدم  
 الاصل لكل واحد من النقيضين وهو الحق **ق** وليست شرط الضرورية  
 لتلق الاكواب والسلب بالضرورة في التام الاتفاقي صدق المقدم  
**القول** ليست شرط التلازم المذكور من الطرفين في الضرورية وتعلق  
 الاكواب والسلب بالضرورة بمعنى ان المسئلة الموجب يستلزم سلبية  
 الضرور لان رتبة السلب اذا اتفقت في المقدم والكم وحصلت  
 في الكيف ونافضا في التام وليست شرط التام الاتفاقي  
 صدق المقدم لان السلب الاتفاقي تقدير صدق من مقدم كاذب

المصادق

تأخر حتى لو كاذب والموصي الاتفاقي تقدير صدق من مقدمها  
 صدقت ا ب بة من مقدم كاذب لم يكن صدق الموصي المتعلق لها  
 ان في التام لهما في الكيف فلا بد من اشتراط صدق المقدم في السالبة  
 لبيته للضرورة وهذا شرط لا يثبت اليه لان التقدير ان التام فيهما طرفا  
 النقيض فيبقى السلب مستوجبا الى السلب للضرورة واما مقدم التام في  
 الاتفاقي فانه يضمنه مقدم موجبها لان التقدير ان التام فيكون صادقا  
 قطعا **ق** وبذلك المسئلة الضرورية متصلة من نقيضين تأمينا ومقدمها  
**القول** المسئلة الضرورية الكلية يستلزم مسئلة من نقيضين تأمينا ومقدمها  
 كقولنا كلا كان ا ب ج وانه يستلزم كلا لم يكن ج ولم يكن  
 ا ب وادعاء صدق قد لا يكون اذا لم يكن ج ولم يكن ا ب ولا يضمنه  
 قد يكون اذا لم يكن ج وقاب وينبغي الا قولنا قد يكون اذا كان  
 ا ب لم يكن ج وهذا الطريق عكس النقيض وسببا في بيان واثبات  
 قيده بالكلية لان الجزئية لا يستلزم ما ذكره لانه يصدق قد يكون  
 اذا كان هذا جوازا وليس بان ولا يضمنه قد يكون اذا كان ا ب  
 وليس كجوازا والمضمون تعرض لهذا الفيد ولا بد من **ق** مستفاد من  
 مانعة صحيح من عين المقدم ونقيض التام واثباته المتعلق منها القول  
 المسئلة الضرورية يستلزم فصل بين احدتها مانعة الجمع من عين  
 المقدم ونقيض التام كقولنا كلا كان ا ب ج ويستلزم ا ب ا ن

يكون آية اول يكون ج واما مائة الجمع ولا يجوز الجمع بين آية  
 وعدم ج و كرتب المصنف المذكور لا يستلزم وجود المقدم وجود  
 البتة في عدم المقدم البتة مائة الملو بالضم منها فيصنفه في المقدم  
 في معنى الثاني فانه يدرى من صدق المصنف المذكور صدق قولنا اما  
 ان لا يكون آية اوج و مائة الملو لانه لو ذلك لجاز الخافعي عدم  
 آية وثبوت ج وفيلزم جواز ثبوت آية وعدم ج و فصدق  
 المعلوم بدوى الدرر ووجه قال والمفصلة مصدقته في معنى  
 عين احد الجزئين وتفيض الاخر قدينا ان اقسام المفصلة  
 للمصنف احد الحقيقة وما يستلزم متعلقين مقدم كل واحدة منها على  
 احد الجزئين وثانيها تفيض الاخر متعلقين (الجزئين مقدم كل واحد  
 منها على تفيض احد الجزئين وثانيها عين الاخر فاما اذا قلنا العدد اثنان ج  
 او فرد صدق كلاهما في العدد زوجا فليس الفرد وكلما كان فردا فليس  
 زوجا وكلما لم يكن العدد زوجا فهو فرد وكلما لم يكن فردا فهو زوج  
 فان استلزم الجمع بين الجزئين يفيض صدق المتعلقين الاوليين  
 وكذا في الملو عنها يستلزم صدق الاخرين وثانيها مائة الجمع و  
 ما يستلزم صدق المتعلقين الاوليين كقولنا الشيء الماهي ا  
 ونحوه فانه يستلزم قولنا كلاهما في الشيء ج ا لم يكن شيئا وكلما كان  
 شيئا لم يكن ج ا كاستلزام الجمع بين الجزئين ولا جاز الملو عنها وعدمه

الاستلزام

لم يستلزم عدم احد الجزئين ثبوت الاخر ولا عدم ثبوتها مائة  
 الملو و ما يستلزم صدق المتعلقين الاخرين كقولنا زيد اما في  
 الماهي واما ان لا يفرق فانه يستلزم قولنا كلا لم يكن في الماهي قولنا يعرف  
 وكلما يفرق فهو في الماهي لا كاستلزام الجمع بين الجزئين ولا جاز الجمع بينهما  
 وعدمه ما يستلزم ثبوت احد الجزئين ثبوت الاخر ولا عدمه فقطله  
 ان كل واحدة منهما بهذه المفصلة يستلزم مصدقته في معنى  
 عين احد الجزئين وتفيض الاخر لكن في الحقيقة جاز ان يكون الجزئين  
 مقدما و جاز ان يكون تاليا لكل واحد من الجزئين فلو جاز اربع مصدقات  
 و مائة الجمع عين لكل واحد من الجزئين مقدم لا طر غير فلهذا مصدقا  
 البض و ما ذكره المصنف على هذه المفصلة الجمع و اجزائه  
 المفصلة فدر يدعى اثنين خراططة مائة الجمع كقولنا الشيء  
 الاشجار او جوا و حيوان لانا نعرف منه المقتضى وتذكر ما هو مقتضى  
 منه و مائة الملو كقولنا لاشيء اما ان لا يكون ج ا او لا يكون  
 شيئا او لا يكون حيوانا واما الحقيقة فان عينها ما عينت الجمع بين كل  
 واحد من جزئيه و بين الاخر وما عينت الملو غير كل واحد من الجزئين  
 ونحوه والاخر امتنع تركيبها من اكثر من جزئين لان الجزاء المتشاكلين  
 صدق معهما احد الجزئين بطلت من الجمع والابطلت من الملو وان عدا  
 بهما ما عينت الجمع فلهذا بين اي جزاء كان منها وبين الاخر و عينت الملو  
 على جميعها لم يكن تركيبها اكثر من جزئين وثلاثة الى مالا يستلزم كقولنا



الى ما لا يتناهى في هذه الفكرة انما يحدث من اق م احد جزئي المصنف الحقيقي  
 الاخيرين وانقسم احداهما الى اخرين الاخر الاق م واذا تركب  
 ادوات التسبب مع لفظ محصل صيرته معدولا كقولنا الاثنا في ما اذا جعل  
 جزءا قضيتا وحفظها قولها صارت معدولة تقارب التسبب الذي  
 التسبب احداهما داخل على الرابطة ترفع الى الجاه في الاخر بخلافه  
 لما كانت المعدلة اولانا على نحو العوار الثبوتية وبما سطرنا على  
 الامور العدمية كان من الواجب انما قضيتا الدلالة على الامر العدمية  
 ان لورد الاطلاق الثبوتية وتعدل بها ادوات التسبب تلك الامور  
 الغير الثبوتية فان كانت تلك الامور انما يدل عليها بالفاظ مؤلفه  
 كالقضاء في مختلف ادوات التسبب اليها كقوله القضاء ان لا يكون  
 كانت انما تدل عليها بالفاظ مفردة فلتركب ادوات التسبب مع تلك  
 المفردات الثبوتية كقولنا الاثنا وحكم هذا التركيب حكم المفردات  
 قد جعلنا حرف التسبب جزء من المفرد وسمى معدولا والقضية التي تقع على  
 مثل هذا اسمي معدولة منسوبة الى العدول والى في عنده محصلة فاذا جعل  
 هذا التركيب حرف التسبب واللفظ المحصل جزء من القضية صحيح ان  
 ان يكون موضوعا ويسمى معدولة الموضوع كقولنا الاثنا في جماد  
 وان يكون محمولا ويسمى معدولة المحمول كقولنا الاثنا في لجماد وان  
 يكون في جزء منهما ويسمى معدولة الطرفين كقولنا الاثنا في الاثنا في

المناظر والاداء

لأنه متى إذا اطلعت المعدولة تسبق الى الذي من معدولة المحول لكثرة  
يستعملها دون الباقيين ومع تقارب السالبة لسلامة موضوعها  
عن السالبة نوعين بجانب المحول هما الان الفرق بينهما من حيث  
اللفظ من حيث اللفظ من حيث اللفظ فليقدم حرف السالبة الى اللفظ  
واخره عنها فان السالبة تقدم على الرابطة لقولنا ان السالبة ليس هو  
يخرج كافي القضية لانهما سلبية اللفظ وان اخرهما لقولنا ان السالبة  
هو ليس كجاءت معدولة هذا اذا كانت القضية ثنائية وان كانت ثنائية  
استمرت احداهما من الاخرى كجاءت او الاحاطة كتحصيل لفظ غير  
بالعدول وليس السالبة واللفظ لانه اعم من معدولة المحول  
فانها لا يصدق على غير الذات اذا اخرجت من حيث هو غير ثابت بل على المعدولة  
فانها موجبة والايجاب فيقتضي ثبوت شيئ لا يثبت لشيء اعلم الموضوع  
الذي لا يثبت غير ثابت فاما متدارفان هذا هو الفرق العنصري بين  
اللفظ والموجبة المعدولة وقد علم ان اللفظ اعم من الموجبة المعدولة  
لان اللفظ لا يصدق على ما يكون موضوعا ثابتا ومتغيرا فان زيد  
المعدول يصدق عليه ان ليس بصغير ليس هو موجود ولا يكون بصيرا  
اما الايجاب فيقتضي ثبوت شيء لشيء والشيء لا يثبت لغيره الا  
اذا كان ثابتا هذا اذا روي الموضوع من حيث هو ثابت فاما  
متدارفان وكثرة الاخرات ككثرة القضية اذا علمت الحكم وكثرت اذا لم  
يكنز ان كلاهما من الموضوع والمحول قد يكون واحدا بل هو قد







سرافقه الموجب الكلية الكلية كل ذو الجزئية بعضه وان لم يكن له الكلية  
لا شيء ولا واحد في الجزئية ليس بعضه وليس كل ذو المقابلة  
الموجبة الكلية كذا كان دائما اذا كان الجزئية قد يكون وان الكلية  
ليس البتة والجزئية قد لا يكون وليس كذا وليس وان ذو المقابلة قد لا  
الكلية دائما اما كذا وكذا الجزئية قد يكون اما كذا وان البتة الكلية ليس  
البتة والجزئية ليس دائما وقد لا يكون وكلية الحكم وجزئية بوجبة الحكم  
واجب الحكم سلبه وكيفية الكلية التي تركب مجموع هو لها سمي  
معرفة حق السور ان يرد على الموضوع ليس كية اضراده لوقوع  
الكذب فيها اذا قرن بالجمع سميت القضية معرفة لا كذا في بعض الممكن  
الطبيعي كقولنا الان في بعض الحيوان اذلال ان ليس كل الحيوان  
ثم الطراف ان كانا شخصيتين فان قرن بالحوال لغير الاجابة كزيت  
فيمتصق مع التبيين هذا اذا لم يقترن بالموضوع شيئا او قرن  
به الاجابة ولو قرن بغيره السلب سلبه فاعكس وكذا لو كان الموضوع  
للتخصي كذا والاعكس فكذلك ان كان الموضوع سور الاكذب  
مع اقتضائ الحوال بالاجاب الشكل ويمتصق مع السلب الجزئية او  
الاجاب الجزئية في مادة الواقع ومع السلب كذا بالكلية ان كانا كليتين  
كذبت مع تصويرها بالاجاب الشكل الا انه المسادى مع ارادة المخرج  
ويمتصق لو كان الحوال سلبا جزئيا في الواقع اوس سلبا كلياً في المخرج

او موجبا جزئيا  
ولو كان

وكذا لو كان الموضوع موجبا جزئيا وينعكس الحكم في الموضوع الجزئي  
الموجب جزئيا لو كان الموضوع سلبا كلياً ولو كان الموضوع سلبا  
جزئيا فكم حكم عكس حكم الموضوع الموجب الكلية فكم  
التي تعرف عن صحتها كقولنا لا يكون كذا ويكون كذا فخر  
فدعه انهم عن القضا باء المعرفة كقولنا لا يكون الشئ لمة او يكون  
النهار موجهها ويخفى قوة قولنا كذا كان النهار موجودا كانت الشئ  
ط لمة في المفصلات وفي المفصلات في قوة قولنا اما ان لا يكون  
الشئ لمة اما ان يكون النهار موجهها فليخرس عن الصنع المفصلات  
والمفصلات سميت فخر الكلام في سواد القضية  
وجها تمام الحوال الموضوع السبة اما لوجوبه بالاسكان او بالامتناع  
كان قولنا الان في حيوان او كذا في فلكا السبة في نفس الامر  
مادة وما يتلفظ به من اذ فيهم من القضية وان لم يتلفظ بالسبة  
جسم لا في غير البحث عن الموجب والبتة كلية وجزئية فليخرس  
وشرطه في البحث عن كيفية الاجاب السلب اعلم ان كل حوال  
فان في سبة الكل موضوعي تنكيفية بحدى الكيفيات السلب  
ان لوجوبه بالاسكان والامتناع لان الموضوع اما ان يمتنع القضا  
بالحوال كامتناع القضا في الان بالحوال وهو الامتناع او لا يمتنع مع  
اما ان يمتنع سلبه عنه وهو الوجوب كامتناع سلب الحيوان في الان



او يكون كل واحد منهما هو الاصل في الحكم ان الصنف الاول في الجاهل  
 وعدمه وذلك الكيفية ان لفظ المبدأ في نفس الامر وان لفظ المبدأ باعتبار  
 التصور او الملاحظة كما كتبت جهة واحدة اقل من الاف لغير ان صريح ان  
 يدرك وجودها او غير ذلك كانت القضية غير حتمية وان كانت المادة وهي  
 الوجوب في نفس الامر ثابتة فهذا هو الفرق بين المادة والجهة ولا  
 يجب توافقها بل ان يكون ما في صورته غير مطابق للابتنفس وكذا  
 ما ينطبق به والوجهة رابعة وهي التي تدعى ذكر المطلق  
 الوجهة رابعة كانت في الموضوع والمحول والرابطة وهي اربعة  
 والقضية التي تدعى الوجهة ثلث مطلق ثم الوجوب والاستيعاب  
 في ضرورة الحكم ونفسه فان ينسب بها الى الالكاب السبب في القضية  
 اما ضرورة واما ممكنة واما مطلقه الضرورة قد يعبر بالسبب  
 الى الالكاب فيكون وجها وقد يعبر بالسبب الى السبب فيكون  
 استيعابا في وجوب والاستيعاب في ضرورة الشاكلة لا يمتنع  
 والتشخيصات الجهات الاصول هي هذه الثلاثة الضرورية الممكنة  
 والمطلقة وعدة في الموضوعات في المحل والاشكال المقابل لكل  
 من الضروريتين مثل لا لازمي ولذلك يقيده بالعام والذي يستحق  
 عندهما ما بالاض وهو مركب من الالكابين الالكاب في وضع اراءه  
 السبب الاستيعاب ثم يستعمل باناسيب احد الضروريتين في ضرورة

الالكاب

الالكاب وضرورة السبب من الطرف المتعلق بالحكم فاذا قلنا يمكن  
 ان يكون ب معناه لا يجب سبب ب عنه واذا قلنا يمكن ان لا يكون  
 ب معناه لا يجب ان يكون ب فاذا سلب ضرورة الالكاب فيمكن  
 الضرورة التي تدعى في السبب على المادة مثل لاقم اشقة للجهات في ضرورة  
 السبب فيمكن في الطرفين ولذا سلب ضرورة السبب فيمكن في المادة  
 الموجبة وكملت ضرورة الالكاب في الكال في الطرفين ولا يشترط في طرف  
 الالكاب والسبب في الضرورة الموافقة والكال في الطرفين كانت عامته  
 ثم ان الحكماء نقلوا اسم الالكاب الى ما سببه الضرورة ان معا  
 كان انفسه في الاول لتخليصه عن الضروريتين معا فاذا قلنا يمكن ان يكون  
 ب مع هذا المعنى كان معناه ان ب لا يجب ب ولا يمتنع لئلا يكون  
 انفسه في الاول فلذلك استعمل الالكاب في المحل وهو مركب من الالكابين  
 لان سلب ضرورة الالكاب هو الالكاب في العام السبب وسلب ضرورة  
 العام هو الالكاب في العام الالكاب في المحل فيمكن الالكاب في المحل  
 مركبا من المطلق فتخصيص ثبوت الحكم بالفعل في احد الطرفين  
 فقط وثنيت الدائم وغير الدائم ويخرج عن الدائم المقابل فقط في  
 لا يخلو نسبة المحل الى الموضوع عن دوام الالكاب ودوام  
 السبب لا دأتهما والمطلقة العامة هي التي تحكم فيها ثبوت المحل  
 او سلبه بالفعل مطلقا من غير التعرض لقيدها في جهة في ثبوت دوام





لوصف الكائنات وقد جعلت مع ذات الحجاب موضوعا وعرضا لها  
 وحمل عليه المحل مقيدا بوصف وهو الكائنات والذات الوصفية ليست  
 عرفية لان الاطلاق المتعارف في العلم في بعض اللغات لا يسمى في القلب  
 هو في الذات الوصفية هي التي حكم فيها بثبوت المحل الوصفية عن  
 الموضوع ما دام ذات الموضوع موصوفة بوصف العنونة اعني الذي  
 رضع مع الذات وعبر به عن الموضوع كقولنا كل كائن متحرك الينا والى  
 كائنا في الدوام من حيث كائنا بوصف كائنا الاطلاق في الاوثر به وليس في هذه  
 الذات الوصفية العرفية العلم لان الاطلاق المتعارف في العلم في  
 بعض اللغات لا يسمى في القلب انما يعبر عنه ذلك فاما اذا قلنا في  
 لغة العرب لا يسمى في جيب انما يعبر عنه لا يسمى في جيب ما دام  
 في ذات الوصفية العرفية في العلم في العرف سميت عرفت مصاد كانت موصوفة  
 اوسبقة والضرورة الوصفية ليست موصوفة ويكون اخص في العرفية  
 كما عرفت المشروطة هي التي حكم فيها بالضرورة بثبوت المحل الوصفية  
 اوصف في هذه ممت ذمت الموضوع موصوفة بوصف العنونة كما قلنا  
 كل كائن متحرك الينا بالضرورة ما دام كائنا ولا يسمى في الحجاب كئي  
 الينا بل علم ما دام كائنا بالضرورة انما عرفت بوصف الموضوع وهذه  
 المشروطة اخص في العرفية لما تقدم من ان الضرورة اخص في الدوام سواء  
 كانا مطلقين او مقيدين وان قيدت بوقت بعينه صارت وقتية  
 او لا بعينه صارت منتزعة الوقتية هي القضية التي حكم فيها  
 بالضرورة

بالضرورة ثبوت المحل الوصفية اوسبقة عن وقت بعينه كقولنا بالضرورة  
 كل كائن متحرك الينا بالضرورة الا ان شقها بالضرورة بالوقت للمتين اخص في  
 بلطقتها صارت وقتية والمنتزعة هي التي حكم فيها بالضرورة بثبوت المحل  
 الوصفية اوسبقة عن وقت لا بعينه كقولنا بالضرورة كل كائن متحرك  
 في وقت ما والنتيجة بوقت غير ضرورة ولا كائنا بل كائنا لا في  
 الذات والضرورة ولا في العلم بل في العلم والوقت لا يكون للوقت  
 انفراد اذ اقيما الحكم الفعلي مطلقا بوقت معين غير ضرورة ولا كائنا  
 بل كائنا لا في الذات والضرورة ولا في العلم بل في العلم والوقت لا يكون  
 الاطلاق في هذه وقتية لغو لا في ضرورة لان في الحقيقة لان اخص في العلم في  
 الدوام وصارت وقتية بعد وقت الضرورة والدوام مطلقا والشرطية في  
 لا يكون لذلك الوقتية الذي قيد الحكم به انما انشئت الحكم في بعضها دون بعض  
 فاما المطلقة الوقتية في الجاهل بها لان ليس فيها قضية بخصيصها  
 في بعضها سواء هذه هي الوقتية فان موصفها موصوفة بليتها اذا كانت  
 في شرطها الفعلي لانه في قولنا زيد موجود الا ان موصوفه قولنا زيد ليس  
 بموجود لان في المطلقة الوقتية في جانب الايجاب وجانب السلب بل في  
 واما المطلقة المنتزعة فكانت موصوفة بليتها في جانب حكمها بربح حكمها  
 المطلقة المنتزعة هي التي حكم فيها بثبوت المحل الوصفية اوسبقة عن  
 وقت غير معين غير انشائي للضرورة والدوام مطلقا فاما في  
 الا انما صارت عليها بالشرط للوقت المطلق فحكمها حكم المطلقة العلم في

في العموم والخصوص والقيض في ذلك من الاحكام واذا ثبت الدائم  
 في العرفية وجد العرفية اعم لان ما يدوم مع الذات يدوم مع جميع احوالها  
 الذاتية والاربابية ولا يستلزم في الغير الدائم بدوام الحركة في قولنا الموقوف  
 متغير قد يدوم مع الذات كانه الثقل وقد لا يدوم كانه الحجر فالعرفية اعم من  
 الدائمة وقد يلبسها فخصي من مضاف اليه الدائمة العرفية التي قسمها اعم من  
 الدائمة لان الدائمة حكيم فيها بالدوام والثبات وذلك يستلزم الدوام  
 جميع الصفات والعرفية يحكم فيها بالدوام كجانب الصفات وذلك يستلزم الدوام  
 جميع الذات فلو كان الصفات زائلة عن الموضوع في انفسها كشيء في الحول  
 فكما صدقت الدائمة صدقت العرفية ولا يستلزم في العرفية اعم منها  
 اذا قلنا كل متغير متغير ما دام متغيرا فان هذا يعرف عام حكمه في ثبوت التغير  
 للذات فادامت متحركة لم يكن الحركة قد يدوم لبعض الذات كاللذات  
 فيكون الدوام هناك ثابتا وقد لا يدوم بعضها كالجزء فيصدق العرفية دون  
 الدائمة ليس بجواب صدق الدائمة دون صدق العرفية فكانت الدائمة  
 اخص من مضافها اعم من مضاف العرفية لان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم  
 ومقابلته العرفية هي المطلقة البصيرة ومقابلها بل الدائمة هي المطلقة التي  
 وقس عليها القدرية والمنسوبة نسبة القدرية ٢١  
 والمنسوبة كسببة الدائمة والعرفية في القدرية اخص من المنسوبة  
 على قياس مائة الدائمة والعرفية وايضا في هو ذلك الذي لا يمتنع نقيض  
 القدرية ايضا اعم من نقيض المنسوبة لان نقيض الاخص اعم ونقيض  
 المنسوبة

المنسوبة هي الخبيثة المحكدة ونقيض القدرية هو المحكدة العامة ونقيض  
 الدائمة هي القدرية المطلقة والقدرية المحكدة مائة الجمع والخصوص  
 المطلقة بالاضحية لثبوت الفعلية اليها وهي مطلقة في حد ذاته والعموم في اخص  
 منها وبشرط في القدرية المحكدة وخصه المحكدة بالثبوت فقط في ذاته  
 لا الضم كقولنا بالضرورة والقيض بالاضحية ودرية لثبوتها لا في  
 الواقع وسائر الدائمة يكون فعليا فذكره لتعليم الاولى ان القدرية  
 ثلثة مطلقة وضرورية محكدة والاولى هذه القسمة يحتمل ان يكون احداهما ان يقال  
 القدرية اما ان يدرك جميعها او لا يدرك الذاتية المطلقة والاولى اما ان يكون  
 ضرورية او لا والذات هي المحكدة الثانية ان يقال الحكم اما ان يكون بافعال  
 او بالقوة والذات هو الامكان والاولى اما ان يكون ضروريا او غير  
 ضروري والذات لا تطلق اذا عرفت هذا فالقسمة الدالة هي التي  
 ذكرنا الخي ونكتها في هذا التقديم والمطلقة فيها كانت عامة شاملة للقدرية  
 وبعدها كانت مائة المنسوبة في الجمع والامكان القدرية والمطلقة  
 والجمع المحكدة والمطلقة واما القسمة الثانية فتدبر اعم والمطلقة  
 فيها هي القدرية وهي التي حكم فيها بثبوتها لا بالضرورة وهي ثالثة  
 الجمع والخصوص المطلقة بالضرورة وهي ثالثة الجمع لثبوت الفعلية  
 اليها الخ لا القدرية والمطلقة وهذه المطلقة التي قسمها لثبوتها وضرورية  
 لا ضرورية وهي اعم من الوجودية الدائمة لما تقدم من ان الضرورية اخص منها  
 اعم وبشرط هذه المطلقة القدرية المحكدة بوضع الموضوع الدائم









وغير المتطيقين ان ينفوا النسب هذه القضايا لوصف  
 العلاج بـ بعض جـ ب  
 في المشتق بالكلية والجزئية متداخلة ان اذا التفت في الكيف  
 لوصف الجزئية تحت الكلية والكلية ان متداخلة ان لا تنفك انما  
 على الفرق واما كذا كذا الجزئيات داخل في تحت القضايا واما كذا  
 على الكذب والادعاء صدق الكليني المتفق وتبين مع ويجزعه كما  
 والخاصة في كذا وكذا متفقتان فان نقض الموجبة الكلية سلبية  
 الجزئية وبالعكس ونقض سلبية الكلية الموجبة جزئية وبالعكس الموجبة  
 كالتجزيين منه انها داخل في تحت القضايا وتغير الجميع في المولد  
 واما المتوهمات فتقضيها ما يشتمل على سلب الكلية والنقض تحت  
 على سلب المتوهمات في الجزئية المطلقة مع الممكنة العامة متفقتان  
 لا يقع من غير سلب قاعدة التناقض بالنظر في الخصوصات و  
 المحصورات مطلقا شرع في بيان تناقض ذوات الجزئية واما ان يكون  
 برض تلك الجزئية وسلبها او يدرك المبدأ في نقضها مثلا الضرورية نقضها  
 سلب الضرورية او لا يمكن انهم فاما اذا قلنا كل جـ ب بالضرورة  
 كان نقضه ليس بضرورة كل جـ ب ويزيد بعض جـ ليس بـ لا يمكن

الدم لان

الدم لان الامكان هو رفع الضرورية عن الجانب الزائد وهو ان كان وانما  
 على التمسك لان مناه رفع ضرورة من الجانب وحين اثبت ضرورة  
 الكسب وسلبه تناقض قطعي وكذا الدائم مع المطلقة العامة  
 اذا قلنا كل جـ ب وانه فذلك كما ينسب اليه لكل الجسيم اي في كل  
 الادوات فنقيضه ليس كل جـ ب وانه ويزيد بعض جـ ليس بـ مطلقا  
 لان سلب دوام الجانب المطلق عام سلبه والمنه وظهر العلم  
 الممكنة العامة الوصفية قد بينا ان الممكنة فنقيض الضرورية وبالعكس  
 واما كانت المتوسطة العامة ضرورة مقيدة بالوصف كان الصفة ما فوقها  
 في نقضها لا قد يتبين في نزولها التناقض ويجب الدلالة في الشرط فكان  
 فنقيض المتوسطة ممكنة عامة وصفية فنقيض قوله بالضرورة كل جـ ب  
 ما دام جـ ليس بعض جـ ب حتى هو جـ بالامكان والعرفية العامة  
 مع المطلقة العامة الوصفية العرفية هي التي تحكم فيها دوام ضرورة  
 المحول الموضوع او سلبه لكن لا مطلق بل ما دام الوصف العنوان ثابتا  
 لحدوث ما بينا ان نقض الدائمة هو المطلقة العامة الوصفية وهي  
 الجزئية فنقيض قوله كل جـ ب ما دام جـ ليس بعض جـ ب حتى هو  
 جـ والضرورة الوقتية والمنفردة مع ممكنة عامة مقيدة بذلك  
 الوقت في الدوام في الثانية لا كانت الضرورية  
 منها مقيدة بالوقت المعين في الوقتية كان نقضها رفع الضرورية  
 في ذلك الوقت معينة اخذ الممكنة العامة الوقتية فنقيض قوله

كل ج ب بالضرورة في وقت معين ليس بمعنى ج ب بالامكان ان لم  
 في ذلك الوقت والمثلثة في حكمها بالضرورة في وقت معين  
 كان نقضها برفع الضرورة وان امكنه ان لا يملكه ففقدت قوتها  
 كل ج ب بالضرورة في وقت ما ليس بمعنى ج ب بالامكان دائما  
 والمطلقة الوقتية مع نفسها والمطلقة الوقتية هي التي  
 حكم فيها بنسبوت الحمل للموضوع في وقت معين من غير ان يقر من تقديره  
 ففقدت قوتها في ذلك الحكم في ذلك الوقت ايضا غير ان يقر من تقديره  
 ففقدت قوتها في كل ج ب في هذا الوقت ليس بمعنى ج ب في هذا الوقت  
 وليس في القضاء وما يتبعه في نوعه سواء اهل القضية وتيق  
 ضرورة الا انما في سبيل منع الموقفتين في نقض الحكم للمنه  
 لا يخرج من نقضه في القضاء بالضرورة شرعا في نقضه في الكليات  
 فالممكنة الخاصة هي التي حكم فيها برفع ضرورية الا كما في التبع ففقدت  
 بمرتب اول الطريقين الضرورية في ضرورة الاجاب وضرورة اليب  
 بعدة في نقض الحكم الخاصة في سبيل منع الحمل فقط لا على  
 سبيل منع الجمع الخلو جميعها فاما اذا قلنا كل ج ب بالامكان  
 الخاص كان نقضه ليس كل ج ب بالامكان الخاص وبذلك صدق  
 احد الضروريتين في بعض ج ب بالضرورة او ببعض ج ب  
 بالضرورة وبذلك صدقها في كل حيوان ان كان بالامكان الذي  
 فانه لا يثبت مع صدق بعض الحيوان ان كان بالضرورة وبعضه ليس  
 بالان

بالن بالضرورة والاصح في الحكم الخاصة في سبيل منع الحمل  
 انه لا يثبت بالضرورة والاصح في الحكم الخاصة في سبيل منع الحمل  
 الخاصة ولا كان في دفع المركبة برفع بعض احواله وانه برفع الخوا  
 الا بضرورة في دفع الجمع كان الوجه في نقض الحكم الخاصة بالضرورة  
 على سبيل منع الحمل دون الجمع ودواما كان نقض الوجودية  
 الوجودية في سبيل منع الحمل في عاين وقد تقدم ان نقض المطلق هو  
 الدائم فنقض الوجودية الدائم في عاين وقد تقدم ان نقض الوجودية بالرفع  
 في سبيل منع الحمل في عاين في سبيل منع نقض الوجودية صدق اخرى  
 الدائم في سبيل منع الحمل دون الجمع فنقض قول كل ج ب لا دائما  
 هو ليس كل ج ب كذلك وبذلك اهل الدارين اما بعض ج ب ليس ب  
 دائما وبعض ج ب دائما وبذلك صدقها في كل حيوان ان  
 ان لا دائما والضرورة الموافقة مع الدائم الخاصة كذلك  
 في نقض المطلق الخاصة المطلق الخاصة هي التي حكم فيها بنسبوت  
 الحمل للموضوع او سبيل منع الضرورة وليس الوجودية بالضرورة  
 وهي مركبة من مطلقة عامة واثقة وممكنة عامة في نقض ففقدت قوتها  
 المطلقة الخاصة والضرورة الموافقة على سبيل منع الخلو ايضا دون  
 الجمع فنقض قول كل ج ب بالضرورة ليس بمعنى ج ب دائما او بعض  
 ج ب بالضرورة وبذلك صدقها في كل حيوان ان كان بالامكان الذي  
 بالضرورة والدائم الموافقة مع المطلقة الخاصة الوصفية الخاصة



فانقيض الرتبة الثانية الرتبة التي تليها مركبة من الرتبة الاولى الموافقة  
والمطلقة العدمية التي لا تنفيها المقدم المردوبين انقيض عزمها ان  
المطلقة العدمية الوصفية التي لا تنفي الرتبة الاولى والذات الموافقة  
التي لا تنفي المطلقة العدمية التي لا تنفي قولي كل شيء مادام لا لا  
او بعض شيء ليس بـ شيء مجموع او بعض شيء وان  
شكلا لا تنفي المشروطة العدمية وتسمى عليها ساريا المشروطة العدمية  
مركبة من المشروطة العدمية الموافقة والمطلقة العدمية التي لا تنفيها المقدم  
المردوبين انقيض عزمها انفي الحكم العدمية الوصفية التي لا تنفي انقيض  
المشروطة العدمية والذات الموافقة التي لا تنفي المطلقة العدمية فتعني  
قولي كل شيء بالضرورة مادام لا لا انما بعض شيء ليس بـ  
بأنه كان حينئذ هو او بعض شيء بـ مادام لا لا كل ذلك على سبيل المثال  
وكون منع الجمع لما عرفت ان عدم المجموع قد يكون لعدم احد اجزائه وقد  
يكون لعدم الجميع وعدم الجميع ثبت الجمع والذات الشرطية  
فغير هذا لا يتوقف كما وكيف ان يكون ان في هذه الدعوى ساقطة  
اللازم قوة الدقة قربة لـ الاتفاق وفي الصارفة الحقيقة العدمية  
التي لا تنفيها ان كان في الجمع والخلو لا يمكن ان يكون على سبيل المثال  
دون الجمع وفيه منة الجمع وانه في القبول البسيطين ان في بلتين  
للحقيقة ان كانا في العدم فقط في المركبتين ان في القبول لا يتوقف  
اما ذلك لان كان راما منع الوجود على سبيل المثال دون الجمع الظاهر

لا يخرج عن الحكم في انقيض الحقائق شرع في ان في القبول الشرطية  
واعلم ان شرطية الاختلاف كغيره لا يمكن ان تنفيها وكما لم يوارز  
صدق الجزئين وكذا الحكمين وهذا الشرط لا بد منها في جميع  
القضايا بالضرورة من الشرطية وغيرها لا عرفت ان في القبول  
في شرطية لا لا واما في التصديقات والتفصيدات باقية فاما  
شرطية لا لا فاما ان في القبول لا لا فاما في شرطية لا لا فاما  
يكون في التصديقات لا لا فاما في القبول لا لا فاما في شرطية لا لا فاما  
فاما في القبول لا لا فاما في القبول لا لا فاما في القبول لا لا فاما  
الانقيض في شرطية لا لا فاما في القبول لا لا فاما في القبول لا لا فاما  
القضية ان موجبتان وقد شرطت ان في القبول لا لا فاما في القبول لا لا فاما  
قولي كل شيء ان بـ لا لا ورويا ان في القبول لا لا فاما في القبول لا لا فاما  
بـ وليس هو قد يكون اذا كان بـ لم يكن بـ واما ان يكون  
السبب لانه لا لا واما في القبول لا لا فاما في القبول لا لا فاما  
مركبة من امرين احدهما منع الجميع بين الجزئين وان في منع  
الخلو عنها فاذا قلنا ان يكون ان بـ او بـ في معنى  
انه يمنع الجميع بينهما ويمتنع القبول عنها فتعني ليس  
ان ان يكون ان بـ او بـ وبذلك ان كان الجميع  
بينها او كان في القبول عنها او كانا في القبول ان في القبول  
لصدقهما ان كان الجميع او كان في القبول على سبيل المثال

منع الخلق منها لا الجمع ومعه قد قسم من لدن لها بعض  
 الخليات المركبة واما ما منع الجمع اذا اخذت بالوحدان  
 البسيط التي مل البعض التي هي الحقة والحقيقة اعني التي  
 حكم فيها بامتناع اجتماع جزئها على الصدق من غير التفرع لشيء  
 اخر فان نقضها بسبب ذلك الامتناع انما كان اجزاء  
 جزئها على الصدق واما ما منع الخلق اذا اخذت بالوحدان  
 التي مل لها البعض التي هي الحقة والحقيقة اعني التي حكم فيها بامتناع  
 اجتماع جزئها على الكذب فان نقضها بسبب ذلك  
 الامتناع وبزمنه انما كان اجتماع جزئها على الكذب واما  
 ما منع الجمع المركبة اعني التي حكم فيها بامتناع اجتماع جزئها على  
 الصدق وبزمنه اجتماعها على الكذب فان منعها في الحقيقة  
 مركبة من جزئين العكسين فنقضها بسبب ذلك المركب  
 وهو يكون بكذب احد الجزئين وبكذبها من نقضها هو  
 ما يرد بين انما في اجتماع جزئها على الصدق واستثناء  
 اجزاءها على الكذب على سبيل منع الخلق دون الجمع  
 واما ما منع الخلق المركبة اعني التي حكم فيها بامتناع اجتماع  
 جزئها على الكذب وانما في صدقها فانما مركبة لشيء فنقضها  
 بسبب ذلك المجموع الصادق بكل واحد من سبب  
 الجزئين وسبب المجموع فنقضها المفهوم المردود بين

الآن

انما كان اجتماع جزئها على الكذب واستماع  
 صدقها على سبيل منع الخلق دون  
 الجمع فنقضها مثل ذلك غير مرة  
 الكلام في العكس على القضية  
 قضية اقسام فيها كل من جزئ  
 الاول والثاني التي هي الاصل  
 مقام الاخر او مقبل كل  
 منها بالتب والاكابر  
 مقام الاخير بشرط ان  
 الكذب والصدق وان كان  
 فرض بها  
 العكس ليقول ويفهم  
 منه عكس المستوي وقد  
 يفهم منه عكس

النقيض احيانا فان كان

























































































































































































































































































































280

281



219

g

